A

WIPO/IP/JU/RYD/04/5b
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : -/١٠/٢٠٠٤

المملكة العربية السعودية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

حلقة عمل الويبو الوطنية للقضاة

تنظمها
المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)

بالتعاون مع
حكومة المملكة العربية السعودية

الرياض، من ١٣ إلى ١٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤

الصعوبات المطروحة في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية والحلول الممكنة

السيد هنري أولسون
قاضي في محكمة الاستئناف
ومستشار الحكومة الخاص
وزارة العدل
استوكهولم

ما هي المشكلات في إنفاذ الملكية الفكرية؟

ينصبّ قانون الملكية الفكرية على الأموال غير الملموسة، ولا يتناول ملكية الأموال الملموسة بل الحقوق في الموضوعات الفكرية. وبطبيعة الحال، فإن إنفاذ حقوق في ذلك النوع من الأموال غير الملموسة يُثير بعض المشكلات.

وتتدرج المشكلات، على ما يبدو، في ثلاث فئات.

وتنجم المشكلات في الفئة الأولى عن أن القانون يتناول الأموال غير الملموسة التي يصعب بالتالي الإحاطة بها، كما ورد آنفاً.

وتكمن المشكلات من الفئة الثانية في الصعوبات العملية لإيجاد السُبل الكفيلة بتوعية رجال الشرطة والنيابة العامة وسائر المسؤولين عن إنفاذ القانون بالقضايا ودفعهم إلى الاهتمام باتخاذ تدابير فعالة.

أما الفئة الثالثة من المشكلات، فهي تظهر عندما تتعارض بعض المصالح السياسية والاقتصادية مع تدابير مكافحة القرصنة والتزوير.

المشكلة الأولى: يتعلّق حق المؤلف بأموال غير ملموسة

ليس من الصعب عامة فهم أركان قانون حق المؤلف. وبعبارة بسيطة، فإن القانون يمنح المؤلفين حقوقاً استئثارية لحفز النشاط الإبداعي. وهذا أمر يسهل فهمه نسبياً.

أما ما يصعب فهمه فهو أن القانون يقوم على بِنية معقدة من الناحية التقنية. ويُعْزَى ذلك أساساً إلى عاملين. وأحد العاملين أن المجتمع يزداد تعقيداً وكذا التكنولوجيا، ولذلك لا بد للقانون من أن يسلك السبيل نفسه من التعقيد. وثاني العاملين أن الاتفاقيات الدولية ولا سيما اتفاق تريبس قد أقامت معايير تزيد على القانون تعقيداً.

ويُستخلص من ذلك أن ليس من السهل دائماً تمكين عامة الجمهور من فهم القانون. وعلى سبيل المثال، فليس من السهل للجمهور أن يفهم ويقبل أن من غير الجائز بثّ موسيقى من القرص المدمج عبر أثير الراديو أو في الأماكن العامة بكل حرية (فذلك يعتبر أداء علنياً في قانون حق المؤلف) أو أن من المحظور إعداد نسخ من الكتب في المدارس من غير قيد أو شرط.

ويعني ذلك أيضاً أن ليس من السهل دائماً للقضاة غير المتخصصين في المجال الإلمام بآليات قانون حق المؤلف وتنفيذها على الوجه السليم.

ما هو الحل إذاً؟

فمن زاوية القضاء، يكمن جزء من الحل في فهم المنطق الذي يتركز إليه قانون حق المؤلف. فالغاية منه حفز الإبداع وتوفير الحماية للمؤلفين في مصالحهم المالية والمعنوية وتهيئة الظروف الضرورية لنقل بعض أنواع التكنولوجيا. ويعني ذلك أن قانون حق المؤلف ليس غاية في حد ذاتها، بل إن وجوده يخدم بعض المصالح. وعلى القاضي أن يضع ذلك نصب عينيه عندما يبحث في تفاصيل القانون ويطبّقه في قضايا ملموسة.

المشكلة الثانية: كيف يمكن توجيه اهتمام سلطات الإنفاذ نحو الملكية الفكرية؟

من الطبيعي أن تكون للسلطات المعنية بالإنفاذ أولويات عديدة، وقد لا يكون حق المؤلف في مقدمة تلك الأولويات. ومن الممكن أيضاً في بعض البلدان الغربية ألا تبدي الشرطة أو النيابة العامة أي اهتمام بانتهاك قانون الملكية الفكرية، لا لسبب سوى أنها لا تعرف بوجوده أو لا تفهمه ولها أولويات أخرى.

وحل تلك المشكلة ليس بالسهل طبعاً.

فمن الممكن تخصيص الأموال والموارد لتدريب المسؤولين عن الإنفاذ. وقد أنجز عدد من البلدان ذلك النوع من الأنشطة التي أثمرت وحققت نتائج لا بأس بها.

ومن الممكن أيضاً توضيح العلاقة الوثيقة التي تقوم أحياناً بين قرصنة قرص مدمج أو برنامج حاسوب مثلاً والجريمة المنظمة. ويتبيّن من المعلومات المتاحة أن عدداً من الأنشطة المخالفة للقانون، ومنها الإرهاب، تستمد تمويلها من أنشطة القرصنة. وليس من الصعب عامة ممارسة ذلك النوع من الأنشطة التي تعود بإيرادات جمة ولا تنطوي على مخاطر كبيرة عامة لأن العقوبات أضعف بكثير عادة من العقوبات الموقّعة على تجّار المخدرات.

المشكلة الثالثة: الجهات المعارضة لمكافحة القرصنة والتزوير

تنطوي أنشطة القرصنة والتزوير في بعض البلدان على أموال هائلة تتدرج قيمتها في ما يمكن تسميته باصطلاح "الاقتصاد الأسود" وقد تكون تلك الأموال لجهات لها اتصالات وثيقة بالأوساط السياسية أحياناً. ونظراً إلى أن تلك المبالغ قد تكون مرتفعة جداً أحياناً، فلا يتوانى المجرمون عن ارتكاب أعمال العنف للدفاع عن مصالحهم. وقد يصعب بالتالي على سلطات الإنفاذ اتخاذ التدابير السليمة في تلك الحالات.

أنشطة الويبو في مجال الإنفاذ

أنشأت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) لجنة استشارية معنية بإنفاذ الملكية الفكرية. وليست تلك اللجنة مُكلفة بوضع القواعد والمعايير، وهي مسؤولة عن توفير المشورة والمعلومات في مجال الإنفاذ. ومن الممكن الاطلاع على شؤون اللجنة من خلال موقع الويبو على الإنترنت (www.wipo.int). وفي الدورة الأخيرة التي عقدتها اللجنة، ألقى العروض بشأن مشكلات الإنفاذ عدد من قضاة المحاكم العليا وكبار المسؤولين من بلدان شتى. وقد أصبح من الممكن الاطلاع على تلك العروض باللغة العربية على الموقع الإلكتروني.

[نهاية الوثيقة]